

العراق الرأسمالي:

من الحرب الى الديمقراطية

الجزء الاول :

د.مظهر محمد صالح

لست اديباً كي اعتنق الحكمة المطلقة القائلة (ان عظمة الغزاة تقاس بمناعة الحصون التي يفتحونها) ولست سياسياً محترفاً كي اعتمد فكرة (ان الحروب هي استمرار للسياسة بوسائل عنيفة) كما قالها الفيلسوف الالمانى كلاوزه فيتز في القرن التاسع عشر . ولكن كوني اقتصادي لابد من ان اؤمن بأن طابع الحرب يتوقف على الشروط التاريخية الاقتصادية التي انبثقت الحرب منها . فتقييم منظومة الحرب واطراف النزاع فيها والتي غيرت مجرى التاريخ في العراق في نيسان ٢٠٠٣ كانت حقاً صراعاً تناحرياً بين نمطين انتاجيين مختلفين في مرحلتهما التاريخية . فالنمط الاول كان تعبيراً عن الصفة الاسيوية للانتاج او مايسمى بالنمط الاسيوي للانتاج وهو الذي لا يغفل في اطاره الموضوعي الطابع الشرقي للاستبداد والقائم على عناصره الثلاث هي الجباية (النهب الداخلي) واشعال الحروب (النهب الخارجي) وتوفير الاشغال العامة من بنية تحتية لادامة

حياة السلطة المركزية ذات النمط الشرقي الذي يعتاش على نهب الفائض . اذ حل النفط وعائداته الربعية محل العائد الزراعي مما اظهر تطورا جديدا على النمط الاسيوي للانتاج الذي ساهم في اخماد الهياكل الاجتماعية للبلاد وقوى الاستبداد من حيث السرعة والقدرة على اشعال الحروب داخل منظومة البلدان المجاورة الربعية المنتجة للنفط ، وهي الحروب التي اطلق عليها بسلسلة حروب الخليج .وبهذا كانت تلك الحروب ذات قدرات تدميرية عالية لا تتناسب ومبتغاها في الاستحواذ على فائض القيمة الربعية للاخرين في صراعات تناحرية عبثية طويلة الاجل انتهت بالهزيمة والفشل بل شكلت استنفاداً للقيمة الداخلية وفائضها بعد ضياع عقدين ونيف من الزمن من عقود التنمية في حروب الاستبداد الشرقي الخاسرة.وهي الحروب التي املتها الطبيعة المركزية للنمط الانتاجي الربعي الاسيوي وحولت العراق الى ركود اقتصادي واجتماعي لم يستطع التخلص منه الا بالتصادم مع منظومة الحرب المتقدمة الرأسمالية الغربية المركزية . وهكذا اكتملت الشروط التاريخية لتطور الرأسمالية المالية وبناء الاقتصاد العالمي الجديد القائم على تعظيم الربح الحدي لراس المال من خلال خصخصة صناعة الامن القومي وتحريكه في حروب تصب في مصلحة السوق الحر والتي صار العراق ضحيتها كساحة حرب في تصادم نمطين اقتصاديين مختلفين. فكان لا بد من ان تنتصر شروط التطور الموضوعي التاريخية للراسمالية الجديدة على ذلك النمط الربعي الاسيوي المتخلف ذي الطابع الشرقي

للاستبدال ولمصلحة الانماط الاقوى تاريخيا في تطورها التكنولوجي، بكونها قوى انتاج اممية مكتملة في شروطها المادية التاريخية وعدها اعلى مرحلة من مراحل الراسمالية على الصعيد العالمي، واعني بها راس المال المالي الاممي في ظل سيادة وانتشار المذهب الليبرالي الجديدة الذي اطلق شرارته اتباع مدرسة شيكاغو في الاقتصاد ليشكل في مرحلة تطوره التاريخية النمط الثاني من انماط الانتاج الذي حل محل نمط الانتاج الاسيوي الريعي السائد في العراق وصيرورته منظومة الاستبدال الشرقي عن طريق الصراع و الحرب.

فأذا كانت الحرب تشبه من الوجة الاقتصادية قذف الامة بجزء من رأسمالها في البحر كما يقول كارل ماركس ، فهي بالتأكيد امام الدماء التي اسيلت والموارد التي دمرت والطاقات الانتاجية التي هدرت، تعبر في كينونتها عن حرب لصوصية غير عادلة اذا كانت في مبتغاها استمرارا لسياسة الدفاع عن مصالح رأس المال المالي ونهب موارد البلاد وملاحقة الارباح الحدية والتسابق عليها كقوة دافعة للتطور الرأسمالي . فاذا ما اخذنا بالاعتبار ما قاله جون ماينرد كينز الاقتصادي البريطاني الشهير بأنه (لايمكن بلوغ الاستخدام الكلي الا في الحرب !) فان ذلك، ومن وجهة نظر المدرسة الكينزية انفا ، تكون حالة عدم كفاية الاستهلاك والاستثمار وتشغيل الموارد الانتاجية كافة امر لايمكن تصحيحه بشكل كامل الا بواسطة الحرب .

وعلى هذه الصورة فقد تكشف القانون الاساسي الاقتصادي

للرأسمالية المالية الاممية المتقدمة والمتمثلة بالاقتصاد الرمزي الليبرالي الاممي الراهن ، بأن الحتميات الاقتصادية العميقة التي ينبعث عنها التحول من المرحلة السلمية نسبيا للرأسمالية المالية وولوج مرحلة الحروب الامبريالية في عصر الليبرالية الجديدة ،تاتي بكونها حروبا وظيفتها اسقاط الحدود بين الحكومات الكبرى والشركات الكبرى واجراء التحويلات الضخمة للثروة من القطاع العام الى يد القطاع الخاص اي التحول الى ما يسمى بالدولة السوق market state بدلا من الدولة الامية nation state وهي عملية تترافق مع اتساع هائل للدين العام وانفاق غير متناهي على حفظ الامن من خلال (الخصخصة الجزرية للحروب والكوارث) وخلق مزيج من الدولة - السوق وهذا هو ديدن التيار الراسمالي الليبرالي الجديد اليوم ومعتقداته الاقتصادية في الحرب والسلام . اي قيام الحكومة والشركات الضخمة بتبادل الخدمات والعقود،...اي انهم جنود من القطاع الخاص واعادة الاعمار الهادف الى تحقيق الارباح الحدية وصناعة الامن القومي في آن واحد ، حيث تقول نعومي كلاين في كتابها عقيدة الصدمة : (يكس بعض الاشخاص الاغذية المعلبة والماء تحسبا لوقوع ازمات كبرى . اما اتباع ملتن فريدمان زعيم مدرسة شيكاغو في الاقتصاد فانهم يدخرون افكار السوق الحرة وفرض التغيير السريع قبل ان يستيقظ المجتمع المرهق من الصدمة او الحرب) . انه عصر ثورة مدرسة شيكاغو في الليبرالية الاقتصادية او الرأسمالية غير المقيدة وهو الشكل الذي تنبأ به الرئيس

الامريكي ديفيد ايزنهاور في نهاية ولايته التي انتهت في مطلع العام ١٩٦١ عندما تحدث عن رأسمالية الكوارث والتي تذهب ابعدها من موضوع وحدة الصناعة العسكرية قائلاً : انها حرب عالمية تشنها على جميع الاصعدة شركات خاصة ذات صلاحية مستمدة من الاموال العامة ، وانتدبت الى ما لا نهاية لحماية الاراضي الامريكية الى الابد من خلال القضاء على (الشر) في الخارج . ولعل من الطريف انه بعد انقضاء اكثر من خمسين عاماً وفي ظل الليبرالية الجديدة اثير موضوع دول محور الشر يوم اطلقها الرئيس جورج بوش على بضعة بلدان في اسيا كان العراق من بينها وكان يقصد بلدان ذات نمط الانتاج الاسيوي او الاستبداد الشرقي .

ان الشكل الراهن لليبرالية الجديدة او الدولة - السوق لا يمكن تحقيقه والحفاظ عليه الا ضمن برنامج اديولوجي يقوم عن طريق الاحتلال العسكري او الحروب التفكيكية واعادة زج الاقتصادات ما قبل الرأسمالية المالية الى داخل منظومة رأس المال تحت شعار : التجارة الحرة والديمقراطية وفرضهما بالقوة العسكرية المباشرة وغير المباشرة .

ان الدروس والعبر المستخلصة من حرب العراق لخصتها السيناتورة الامريكية عن الحزب الديمقراطي (كليرما كاسكل) مؤكدة اهمية تشديد السيطرة على العقود لان ارقام ارباح بضع شركات امريكية او حليفة لها التي تقود جيش من القطاع الخاص يسدي خدمات عسكرية خارج البلاد وفي العراق على

وجه التحديد قد حققت ارباحاً خلال سنوات الاحتلال بلغت ٧٢ مليار دولار وهو الرقم الذي يزيد على المتوسط السنوي لاييرادات العراق النفطية خلال العقد المنصرم . ويلحظ ان هذه الشركات قد جهزت بعد العام ٢٠٠٣ في العراق مليار وجبة طعام و ٢٥ مليار غالون ماء صالح للشرب واطنان لاتحصى من الثلج ... وهكذا... حسبما اوردته صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية في تقريرها في اذار الماضي عن نتائج حرب العراق . مع العرض ان الولايات المتحدة صرفت لوحدھا على مشاريع اعادة الاعمار في العراق مايقرب ٦٠ مليار دولار) وهي مبالغ تماثل من حيث القوة الشرائية ما خصص لاعادة اعمار المانيا بعد الحرب العالمية الثانية بموجب مشروع مارشال وخلق المعجزة الالمانية! وهي نفقات من اصل ٢٠٢ مليار دولار جرى التصرف بها تحت مسمى حقل اعادة الاعمار وكانت من مصادر مالية مختلفة ، سواء من دول مانحة او من قروض ميسرة اوبقايا برنامج النفط مقابل الغذاء وهي جميعها لم تخلق المعجزة العراقية! في بناء العراق المدمر! .

فالعراق الرأسمالي الذي تخلص من الاستبداد الشرقي كنمط انتاج لم يستطع بذاته اليوم بلوغ الرأسمالية الناضجة تاريخيا وتحقيق شروطها الموضوعية وخلق مؤسسات سوق بديل ذات كفاءة اقتصادية عالية في تخصيص الموارد بين قطاعات الانتاج المختلفة في ظل استمرار نمط انتاج مازال طابعه شديد الريعية ، ذلك بسبب اختلاف مفهوم الازدواجية الرأسمالية في

بلادنا عن غيرها من البلدان الرأسمالية. فهي ازدواجية رأسمالية شرقية الميول، تجمع في اللحظة نفسها بين بقايا النمط الآسيوي للإنتاج في داخل اقتصاد الدولة المركزي وصعوبة التخلص منه حالا (على الرغم من توليد نظام رعاية اجتماعية مركزي يتعايش على عائدات النفط و يتطلع إلى الرفاهية بدون الاكتراث للكفاية الانتاجية و هو مازال مرتبطا بسوق الطاقة الدولية ومسلّماتها والاستسلام لتأثيراتها) ونجد في الطرف الآخر من الاقتصاد العراقي خلق سوق مالي وتجاري حر و متكامل فيما بينه، يتطفل على اقتصاد رأسمالية الدولة ولكنه شديد الارتباط مع السوق الدولية وبدرجة عالية من الليبرالية. وان وظيفته هي الربح والتراكم المالي من خلال تغيير طراز الحياة العراقية وجعلها شديدة الاستهلاك قليلة الإنتاج ضعيفة الاستثمار المادي مولد للبطالة بصورة مشتركة . مما ترك فراغا في جدول الاعمال الاقتصادي واستقطابا هائلا لسوقين في اقتصاد واحد، احدهما مفصولا عن الآخر وكلاهما مرتبط في السوق العالمية بقوة ، اولهما: نفطية لصيقة بأسواق الطاقة بالعالم والآخرى: مالية تجارية مزدوجة تتعاطى مع العالم في توريد السلع الاستهلاكية واغفال التنمية الوطنية ولوازمها وحاجة البلاد إلى البنى التحتية وغيرها من النشاطات الاستثمارية ذات الاعتماد المتبادل في تطور مستقبل البلاد.

انها ازدواجية اقتصادية خطيرة الاستقطاب وتعمل على عكس الازدواجيات في النظم الرأسمالية الأخرى فهي ازدواجية تقوم

على الصراع غير التنافسي بين رأسمالية الدولة الريعية والرأسمالية الحرة للأفراد ، حيث مازالت البلاد تعاني من مستويات مقلقة من اللامساواة وحتى وقت قريب بلغ خط الفقر ٢٣% من سكان العراق ممن لم يحصلوا على ٢,٥ دولار يوميا للفرد الواحد، نجد ان بلادا مثل الدنيمارك تتمتع باعلى مقياس للمساواة في العالم رقمها ايضا ٢٣% ولكن بطريقة مختلفة تماما . اي ان الدنيمارك هي الاعلى في العالم من حيث العدالة في توزيع الدخل مقارنة بالولايات المتحدة التي يبلغ فيها المقياس ٤٥% (حيث يؤشر المستوى صفر% انعدام اللامساواة وتعاضم العدالة والمساواة وان المؤشر ١٠٠% هو الحد الاعلى في انعدام المساواة في الدخل والثروة) . ويلحظ ان العراق مازال عند النسبة ٥٠% في ميلانه في موضوع المساواة وهو ضمن المعدلات العالية نسبياً في العالم في استمرار تفاوت الدخل والتوزيع العادل للثروة.

فعندما نسمع كلمة رأسمالية ، فإنه يبادر الى ذهننا التعددية السياسية في العالم الغربي وحكم القانون ووسائل الاعلام المستقلة والاسواق الحرة والديمقراطية . وان معظم تلك الرأسماليات تخضع لازدواجية على غرار ما يخضع اليه العراق لكن بفارق واحد ان الازدواجية الرأسمالية في الولايات المتحدة والصين هي مصدر قوة وجدول اعمال مولدة للتنمية والتقدم الاقتصادي الناجز وان الازدواجية الرأسمالية في بلادنا قد ولدت للأسف الشديد فراغا في التنمية .

حيث تجد الى جانب الشركات الكبرى في الولايات المتحدة مثل جنيرال موتورز وشركة الصلب الامريكية ، شركات صغيرة برهنت نجاحها وامست واسعة الانتشار لاسيما شركات المعلوماتية واتحدت مع الشركات الكبرى في مخرجاتها ومدخلاتها مولدة قوة انتاجية هائلة . اما الازدواجية في الصين وهي البلاد التي تدير بنمطين مختلفين من النظم الاقتصادية في آن واحد فان القطاع العام فيها يتبع الاساليب الريادية للقطاع الخاص وآليات السوق الحرة التنافسية ، مما جعلت من الاقتصاد الصيني احد اكبر الاقتصادات في العالم نفوذا وكفاية في الهيمنة على الاسواق الدولية والقدرة في استخدام التكنولوجيا . وعلى خلاف ذلك فان الازدواجية الراسمالية العراقية التي تنقسم بين رأسمالية الدولة الريعية والرأسمالية الاهلية الحرة (الليبرالية) كما اسلفنا قد انتجت للأسف الشديد قطبين مختلفين احدهما فراغا في التنمية وضياعا لجدول الاعمال الاقتصادي واغترابا محليا شديدا الالتصاق بالسوق الدولية(اسواق الطاقة والتجارة الاستهلاكية والمال) بعيدا عن سوق التنمية الوطنية والتي سنتناولها تفصيلا في كتابنا القادم الموسوم: (...الريع الاقتصادي المركزي ومازق انفلات السوق في العراق) .